



الرقم: ٩٥  
التاريخ: 2021/3/1



عبد النور  
رئيس الديوان  
2-3-2021

حفظه الله

عطوفة الدكتور/ رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: بشأن رد وزارتكم الوارد على تقرير ديوان الرقابة الخاص بشركة أمانة للاستشارات المالية والتداول لدى وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة المالية

يهديك ديوان الرقابة المالية والإدارية أطيب تحياته.

بالإشارة للموضوع أعلاه، وعطفاً على رد وزارتكم صادر رقم (377) بتاريخ 2021/2/11 الوارد على التقرير الصادر عن ديوان الرقابة الخاص بشركة أمانة للاستشارات المالية والتداول لدى وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة المالية، نود توضيح ما يلي:

1. صدر تقرير الديوان لوزارة الاقتصاد الوطني بالخصوص بموجب الصادر رقم (340) بتاريخ 2020/7/26، وقد طلبت الوزارة في كتابها صادر رقم (1205) بتاريخ 2020/9/29 إعمالها مدة شهر للرد على ما جاء بالتقرير، وقد تم إبلاغ الوزارة بموجب الكتاب الصادر رقم (497) بتاريخ 2020/12/6 أن تقرير الديوان أصبح نهائياً، وقد ورد رد الوزارة بالخصوص وفق الكتاب الصادر عنها رقم (377) بتاريخ 2021/2/11 أي بعد فوات المدة القانونية، الأمر الذي جاء ذلك مخالفاً لأحكام المواد (36/ب)، (1/41) من قانون ديوان الرقابة رقم (15) لسنة 2004.
2. لقد تضمن رد وزارة الاقتصاد الوطني في الصفحة الثانية منه أن شركة أمانة هي شركة وساطة وليست شركة مالية، حيث جاء ذلك القول متناقضاً مع الواقع ولل قانون، ولم تدرك الوزارة أن هناك نوعين من الشركات المالية، النوع الأول وهي الشركات المالية المصرفية والتي تتطلب لمزاولة عملها الحصول على رخصة بذلك من سلطة النقد<sup>1</sup>، والنوع الثاني وهي الشركات المالية غير المصرفية والتي تتطلب لمزاولة عملها الحصول على عضوية سوق فلسطين للأوراق المالية والترخيص من هيئة سوق رأس المال<sup>2</sup>، علاوة على عدم استقراء نص المادة (116) من قانون

<sup>1</sup> من قانون سلطة النقد رقم (2) لسنة 1997.

<sup>2</sup> راجع في ذلك المادة (73) من تعليمات هيئة سوق رأس المال رقم (1) للعام 2006.

